التقرير السنوي:
التحكيم في الشرق الأوسط وإفريقيا 2021

تنشره «مجلة التحكيم الدولية» (Global Arbitration Review) بالتعاون مع

- مكتب أيه إل سي للمحاماة (ALC Advogados)
- التميمي وشركاه
- بريان كيف ليتتون بريسنر (Bryan Cave Leighton Paisner LLP)
- كليفورد تشانس (Clifford Chance)
- مكتب كوشار للمحاماة (Coşar Avukatlık Bürosu)
- دي إل أيه بايبر (DLA Piper)
- إف تي إي للاستشارات (FTI Consulting)
- مكتب إتش آر أيه للمحاماة (HRA Advogados)
- مكتب معتوق بسيوني وحناوي
- موريس لياتو، جلفاو تيليس، سواريس داسيلفا المتحدون Morais Leitão, Galvão Teles, Soares da Silva & Associados
- مكتب عبيد للمحاماة
- المركز السعودي للتحكيم التجاري
- جمعية تعزيز التحكيم في أفريقيا
- أودو أودامو و بيلو -أوساجي Udo Udoma & Belo-Osagie

www.globalarbitrationreview.com

المحتويات

تقديم ..... أ

نظرة عامة

الأضرار في الشرق الأوسط و أفريقيا: اتجاهات من الحالات الحديثة وبعض التحديات
فابريزيو هيرناندیز، تيموثي ماكينا، رالف ميجامز
إن. إي. آر. آيه. للاستشارات الاقتصادية ١

عمليات التحكيم في مجال الطاقة في الشرق الأوسط
توماس آر سنايدر، خوشبو شادادبوري، أيشواريا سوريش ناير
التميمي وشركاه..... ٩

التحكيم الاستثماري
ثيوبالد نود، بن ساندرسون، ماكسيم ديسبلاتس
دي. إل. آيه. بايبر..... ٢٢

عمليات التحكيم في مجال التعدين في إفريقيا ٣٣
أودلي شيبارد كيو. سي.، أماندا مورفي، كارولينا روزيكا
كليفورد تشانس (Clifford Chance)

جلسات الاستماع عن بُعْد واستخدام التكنولوجيا في التحكيم
محمد حافظ
مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي..... ٤٢

عامل كوفيد-١٩: تأثير فايروس كورونا المستجد في تقييم الأضرار
جيمس تشيرش مورلي، تينج تينج ليو
إف. تي. آي. للاستشارات..... ٥١

الفصول الدولية:

أنجولا ٥٥
فيليب فازبينتو، ريكاردو دوناسيمنتو فيريرا، فريدريكو دو تافورا بيدرو
موريس ليتاو وجالفاو تليس وسورس دا سليفا ومشاركوهم ومكتب أيه إل سي للمحاماة

مصر..... ٦٢
عمرو عباس وجون معتوق
معتوق بسيوني وحناوي

لبنان..... ٧٧
نائلة قمير عبيد
مكتب عبيد للمحاماة

موزمبيق..... ٨٤
فيليب فازبينتو، جو انا جالفازتيليز، باولا ديورات روتشا
موريس ليتاو وجالفاو تليس وسورس دا سليفا ومشاركوهم
مكتب إتش آر أيه للمحاماة

نيجيريا..... ٩٢
أوزوما أزيكيوي، فيستوس أونيا
أودو أودوما وبيلو-أوساجي (Udo Udoma & Belo-Osagie)

المملكة العربية السعودية..... ٩٨
حامد ميرة، جيمس ماكفرسون
المركز السعودي للتحكيم التجاري

تركيا..... ١٠٩
أوتكو جوشار، إبيك سومباس تشوراكتشي، حقان يا كيشيك
مكتب جوشار للمحاماة (Coşar Avukatlık Bürosu)

الإمارات العربية المتحدة..... ١١٧
تشارلز ليلي، ريتشارد دوباي
بريان كيف ليتتون بريسنر

تقديم

أهلا بك في نسخة الشرق الأوسط وأفريقيا من مجلة التحكيم العالمية (جار) لعام ٢٠٢١، وهي واحدة من سلسلة تقارير سنوية تصدرها المجلة على هيئة كتاب. ومجلة التحكيم العالمية، لمن لا يعرفها، هي القِبْلة الإلكترونية التي يقصدها المتخصصون في التحكيم الدولي من كل أنحاء العالم لتُقدِّم لهم كل ما يحتاجون إلى معرفته عن كل ما هو مهم في صناعة التحكيم.

تقدم المجلة على مدار العام أخبارا يومية، واستطلاعات رأي، وقصص صحفية، ثرية جديرة بالمطالعة؛ كما أنها تنشط خلال السنة في عقد الفعاليات المفعمة بالحيوية تحت شعار (جار لايف) و(جار كونيكت)، وتزوّد قُرّاءها بالأدوات الابتكارية والمنتجات المعرفية.

وتُعِد (جار) أيضا، بالتعاون مع كُتّاب خارجيين، سلسلة من المجلات الإقليمية الإلكترونية والمطبوعة، تغوص في أعماق كل حالة إقليمية وتَسْبِر أغوارها إلى حدٍّ لا تصل إليه الصحافة اليومية، وليست نسخة الشرق الأوسط وأفريقيا التي تطالعها الآن -أيها القارئ- إلا جزءا من هذه السلسلة. إنها تلخص ما جرى من أحداث وتستخلص العبر من تلك المجريات، بأقلام روّاد الصَّنْعة الذين خبروها طويلا في تلك الناحية. وتُجرِي (جار) عملية تثبُّت من مكانة أصحاب تلك الأقلام قبل أن تدعوهم للكتابة في أعدادها.

وعلى امتداد ١٢٨ صفحة من صفحات هذا الإصدار، قَدّم كُتّاب العدد إسهامات بشأن أحدث مستجدات صناعة التحكيم الدولي وأكثرها جوهرية، وتناولوها بالتفسير والبيان، مُدَعّمة بالهوامش والإحصاءات ذات الصلة. وفي أي نطاق جغرافي كانت الأخبار فيها ناضبة فإنهم يقدمون معلومات تأسيسية تمنحك على عُجَالة نظرة استكشافية بشأن أهم المعلومات الخاصة بمقر تحكيم معين.

يغطي إصدار الشرق الأوسط وأفريقيا لهذا العام دول أنغولا، ومصر، ولبنان، وموزمبيق، ونيجيريا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، ويلقي بنظرة على مواضيع التحكيم في قطاع الطاقة، والتحكيم الاستثماري، والتحكيم في قطاع التعدين، وتقدير الأضرار (من منظورَيْن اثنَيْن)، وجلسات الاستماع الافتراضية.

ومن بين الشذرات المعلوماتية التي ستطالعها -أيها القارئ- في هذا العدد:

- رسم بياني بشأن أهم وأحدث قرارات التحكيم المؤثرة في أفريقيا والشرق الأوسط؛
- توقُّع لموجة من عمليات إعادة هيكلة مشاريع الطاقة محليا، وإجراءات الإعسار الرسمية كذلك؛
- تحليل بياني للمنازعات بين الحكومات والمستثمرين في أفريقيا بِدْءا من عام ٢٠١٣؛
- كشف عن أن جملة من نزاعات التعدين في أفريقيا قد آثرت تعليق عمليات التسوية على إتمامها بالوسائل الافتراضية مع اندلاع جائحة كورونا؛
- إيجاز سريع للاعتبارات الجديدة في حساب الأضرار الناشئة بفعل جائحة كورونا؛
- تحليل معَمّق لمعاهدات الاستثمار الثنائي في أنغولا على وجه الخصوص وعملية تحديث تلك المعاهدات في المنطقة على وجه العموم؛
- تعليق توضيحي على مجموعة من الأحكام القضائية في نيجيريا التي لم يحظَ بعضها بالرضا الكامل.

والأهم من ذلك كله أننا نأمل -أيها القارئ- أن تُمضي وقتا ماتعا مع هذا الإصدار.

أود أن أقدم شكري للعديد من الزملاء الذين ساعدونا في إعداد هذا العدد، وإلى كُتّابه لما بذلوه من وقت في كتابة صفحاته.

وإن كان لديك -أيها القارئ- مقترحا بشأن الإصدارات المقبلة أو كنت ترغب في المشاركة في هذا المشروع السنوي؛ فإننا في (جار) نسعد بتواصلك معنا عبر البريد التالي: insight@globalarbitrationreview.com.

ديفيد صامويلز
الناشر

المملكة العربية السعودية

المركز السعودي للتحكيم التجاري

حامد بن حسن ميرة وجيمس ماكفرسون

ملخص

تناقش هذه المقالة الكيفية التي ساهمت بها صناعة بدائل تسوية المنازعات بالمملكة العربية السعودية في تيسير الوصول إلى العدالة الناجزة، والمنوال الذي سارت عليه المملكة من أجل المواءمة بين البنية التحتية القانونية ومنظومة تشريعاتها الوطنية، وبين أفضل المعايير والممارسات الدولية، والفاعلين الرئيسيين في إرساء أسس راسخة لهذه الصناعة.

نقاط النقاش

- الدعم الحكومي
- تنويع بدائل تسوية المنازعات
- الدعم القضائي
- الريادة المؤسسية

أنظمة وقوانين وقرارات تمت الإشارة إليها

- نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٤١) وتاريخ ١٤٣٨/٨/٢٦هـ
- الأمر السامي رقم ٢٨٠٠٤ بتاريخ ١٤٤٠/٥/٢٢هـ
- نظام الامتياز التجاري، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٢) وتاريخ ١٤٤١/٢/٩هـ
- نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٨هـ
- نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢٨) وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ ولائحته التنفيذية المعدلة بالقرار الوزاري رقم (٣٤٧٩) وتاريخ ١١-٠٨-١٤٤١هـ
- نظام المحاكم التجارية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٥١١ وتاريخ ١٤/٠٨/١٤٤١هـ
- قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٣ (تنظيم مركز المصالحة)
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة ٢٠١٩ («اتفاقية سنغافورة»)

مقدمة

تطوير بدائل تسوية المنازعات وتيسير الوصول إلى العدالة في المملكة

أدت عملية التطوير الشامل لصناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية على مدى العقد الماضي إلى تغير جذري في أسلوب ممارسة الأعمال وكيفية الوصول إلى العدالة الناجزة فيها، وكانت الإصلاحات التشريعية والمبادرات القانونية التنفيذية المنفذة شاملة وجوهرية في سرعة إنفاذها إلى حدٍّ يجعل من استبيان آثارها واستخلاص النتائج والعِبَر أمرا بالغ الأهمية.

وفي هذه المقالة، ستجد الشركات وقطاعات الأعمال ومستشاروها القانونيون، بشتى أصنافهم، من إدارات قانونية، أو إدارات مخاطر، أو مسؤولي التفاوض بشأن العقود وصياغتها، أو مكاتب إدارات المشاريع، أو إدارات التقاضي وفض المنازعات؛ محتوىً يمثل خلفيةً وتمهيداً مهماً لابد منه للاطلاع ومعرفة واقع بدائل تسوية المنازعات في المملكة وأحدث التطورات والمستجدات بشأنها، كما تحمل هذه المقالة بين ثناياها آراء رواد ممارسي هذه الصناعة في المنطقة.

وحتى الآن، لا تزال الظروف التي أدت ببدائل تسوية المنازعات إلى تسريع عملية الوصول إلى العدالة في المملكة قيد المراجعة والنقاش، في ظل استجابة الحكومة السعودية للحاجة الملحة لفهم آلية عمل الصناعة، واعتمادها على أنواع متعددة من أشكال تسوية المنازعات، وتفعيلها الشامل لمنظومة تسوية المنازعات، ووضع التشريعات والقوانين واللوائح المناسبة لكل من الوساطة والتحكيم على نحو فاعل ومتكامل.

في هذه المقالة سيجد القارئ تسليطا للضوء على أهم الشروط اللازمة لإرساء أسس راسخة لصناعة بدائل تسوية المنازعات، قادرة على تيسير الوصول إلى العدالة الناجزة في المملكة العربية السعودية.

مرتكزات التطوير

فيما يلي مرتكزات أربعة تسهم على نحو فاعل في تطوير صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة، هي:

الدعم الحكومي	الإصلاحات التشريعية والإجرائية، وتبَنّي تطوير بدائل تسوية المنازعات
تنويع بدائل تسوية المنازعات	شراكة المركز السعودي للتحكيم التجاري مع الحكومة والقطاع الخاص لتنويع وتعزيز بدائل تسوية المنازعات في مختلف قطاعات الأعمال
الدعم القضائي	تعاون المركز السعودي للتحكيم التجاري مع القطاع العدلي بشأن تنفيذ أحكام التحكيم والتسويات الناتجة من بدائل تسوية المنازعات
الريادة المؤسسية	تقديم المركز السعودي للتحكيم التجاري لخدمات مؤسسية ذات قوة معيارية وبمستوى عالمي، على نحو مبتكر واحترافي

بدائل تسوية المنازعات.. تحرير الفرص الكامنة

تدرك المملكة العربية السعودية قيمة بدائل تسوية المنازعات وقدرتها على تغيير أسس ممارسة الأعمال. ويعكس الجهد المُنسَّق المبذول، على المستوى التشريعي وعلى مستوى المبادرات المنفذة في جميع المجالات التزام حكومة المملكة بالاستثمار العميق في بدائل تسوية المنازعات التجارية، وربط حلولها بقطاع الأعمال على نحو فعال.

وقد استثمرت المملكة على نحو استراتيجي في الدعم الأساسي طويل المدى، الذي، على الرغم من بساطته نسبياً، كان ذو أثر بالغ في تنمية واستدامة صناعة بدائل تسوية المنازعات. والأهم من ذلك، أنها حشدت مختلف الأطراف ذات العلاقة بالصناعة خلف رؤية واحدة، هي: «جعل المملكة بيئة صديقة وداعمة لبدائل تسوية المنازعات، ولتطوير القضاء».

الحملة الوطنية للتوعية ببدائل تسوية المنازعات

في منتصف شهر فبراير من العام الجاري ٢٠٢١، شارك كل من وزراء «العدل» و«المالية» و«التجارة»، بالتعاون مع شركاء آخرين، حكوميين وشبه حكوميين، وشركاء من القطاع الخاص؛ في حملة وطنية مشتركة للتوعية ببدائل تسوية المنازعات، في تطور يدل على عُمْق الالتزام الرسمي بتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة وتيسير الوصول إلى العدالة الناجزة.

وتضمنت قائمة المؤسسات المشاركة في الحملة الوطنية للتوعية ببدائل تسوية المنازعات طيفاً واسعاً من الجهات الحكومية وشبه الحكومية، مثل: وزارة العدل، ووزارة التجارة، ووزارة المالية، ووزارة الإعلام، والمركز الوطني للتنافسية، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، ومجلس الغرف السعودية -ممثلا عن القطاع الخاص-، والهيئة السعودية للمحامين، والمركز السعودي للتحكيم التجاري.

إصلاحات تشريعية شاملة

تؤدي بدائل تسوية المنازعات دوراً متزايد الأهمية في إدارة وتسوية المنازعات التجارية، وذلك منذ أن دشَّن نظام التحكيم السعودي في نسخته الجديدة عام ٢٠١٢، سلسلة من الخطوات الإصلاحية في منظومة التشريعات التجارية بالمملكة. وتشمل سلسلة الأنظمة واللوائح التي ساهمت في تغيير مشهد الصناعة بالمملكة ما يلي:

- نظام التحكيم لسنة ٢٠١٢؛
- اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم لسنة ٢٠١٧؛
- الأمر السامي رقم ٢٨٠٠٤ بتاريخ ١٤٤٠/٥/٢٢هـ، بشأن توجيه الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة، عند رغبتها بتسوية خلافاتها مع المستثمر الأجنبي عن طريق التحكيم، بالعمل على أن يكون التحكيم داخل المملكة في المركز السعودي للتحكيم التجاري أو في أحد مراكز التحكيم المرخصة؛
- نظام الإفلاس لسنة ٢٠١٨؛
- نظام الامتياز التجاري لسنة ٢٠١٩؛
- نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد لسنة ٢٠١٩؛
- اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية لسنة ٢٠٢٠؛
- نظام المحاكم التجارية لسنة ٢٠٢٠، الذي أدخل عدة تدابير جديدة لتحسين كفاءة النظام القضائي، ومنها أن يسبقَ النظر القضائي في بعض الدعاوى لجوءٌ إلى المصالحة أو الوساطة بتكليف من المحكمة؛
- قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (١٠٣) بتاريخ ١٨-٠٢-٢٠١٣ بالموافقة على تنظيم مركز المصالحة؛
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية

المنبثقة من الوساطة، أو اختصارا «اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة» ٢٠١٩.

وعلى الرغم من أن التحكيم لم يكن شائعاً بالمملكة كما هو الحال في بلدان أخرى، فإن التشريعات التي سُنَّت مؤخراً، لا سيما نظام التحكيم ونظام التنفيذ، وتأسيس المركز السعودي للتحكيم التجاري حديثاً؛ توفر أسباباً للتفاؤل باستمرار تناغم ومُآلَفة المرفق العدلي مع صناعة التحكيم، والاتجاه نحو تفضيل التحكيم على نحو متزايد بوصفه بديلاً ناجعاً لتسوية المنازعات،١ والأهم من ذلك المحافظة على هذا الزخم الإيجابي.

إصلاح تشريعي يلَبّي المعايير المحلية والدولية

كان معالي وزير العدل السعودي، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، واضحاً أيّما وضوح بشأن الممارسات القضائية التي تحتاج إلى تدَخُّل إصلاحي، عندما قال إن سلسلة الإصلاحات التشريعية التي أعلن عنها سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز في فبراير الماضي؛ ستعزز من تنبُّؤ الأحكام القضائية بحيث «يكون دور القاضي هو ضبط الوقائع وفقا للنص النظامي الإجرائي ثم تطبيق النص النظامي الموضوعي على الواقعة».٢

وقد خلَص فريق بدائل تسوية المنازعات التابع لشركة «هيربرت سميث فريهيلز - Herbert Smith Freehills» بمنطقة الشرق الأوسط في دبي إلى أن:

«هذه التغييرات تهدف إلى جعل النظام التشريعي في المملكة متوافقاً مع المعايير الدولية، ولا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال صياغة إطار قانوني أكثر شفافية. ونحن نتفهم أنه سيتم أيضاً إدخال آليات جديدة لتقليل التناقضات بين الأحكام القضائية... هذه خطوة مهمة نحو زيادة اليقين لمن يتعاملون مع النظام القانوني في المملكة، وهذا الإعلان مُرَحّب به من الممارسين القانونيين وأصحاب الأعمال في المملكة».٣

تبَنّي رسمي لبدائل تسوية المنازعات

جاء الأمر السامي رقم (٢٨٠٠٠٤) بتاريخ ١٩-٠١-٢٠١٩ لجميع الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة؛ لتشجيعها على تسوية منازعاتها مع المستثمرين الأجانب من خلال التحكيم، مع الإشارة إلى المركز السعودي للتحكيم التجاري على نحو خاص. وقد صرَّح معالي وزير المالية السعودي، الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان، عن الأثر المترتب على قيام الحكومة بتبسيط العملية وتبَنّيها الصريح لبدائل تسوية المنازعات بما نصُّه:

«لأول مرة في نظام المنافسات أصبح اللجوء إلى التحكيم حقا من حقوق الوزارة المعنية -بالاتفاق مع وزارة المالية- بعد أن كان اللجوء إليه هو الاستثناء، وهذا فيه تصويت واضح من الحكومة على أهمية التحكيم، ومشاركة في دَفْع عجَلة التقاضي، وفض النزاعات بشكل أسرع».٤

ومما يدل على التزام صانع القرار في المملكة بتفعيل خيار اللجوء إلى التحكيم لفض المنازعات؛ استفادة الجهات الحكومية من شرط التحكيم النموذجي الذي وضعه المركز السعودي للتحكيم التجاري، وعلى وجه التحديد:

- اعتماد وزير المالية السعودي ١٤ عقداً حكومياً موحداً يتضمن الشرط النموذجي للمركز السعودي للتحكيم التجاري كشرطٍ نموذجي وآلية افتراضية لتسوية المنازعات.
- تضمين الشرط النموذجي للمركز السعودي للتحكيم التجاري في عدد من العقود النموذجية الصادرة عن وزارة التجارة.

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٩، دخل «نظام المنافسات والمشتريات الحكومية» الجديد حيز التنفيذ، بالإضافة إلى لائحته التنفيذية. وقد شجع النظام الوزارات والهيئات الحكومية التي تطرح منافساتها ومشترياتها على الإفادة من بدائل تسوية النزاعات المناسبة.

نظام الامتياز التجاري

وبالمثل، فقد عزز نظام «الامتياز التجاري» بدائل تسوية المنازعات من خلال النص صراحة على أنه «يجوز الاتفاق على تسوية المنازعات التي تنشأ عن اتفاقية الامتياز أو تطبيق النظام بوسائل بديلة، كالتحكيم والوساطة والتوفيق».

التمويل من طرف ثالث: الدعاوى القضائية

من الملاحظ أن صناعة بدائل تسوية المنازعات أخذت منحىً مرناً يرتكز على الإرادة الحرة الأطراف النزاع. وتوفِّر الأنظمة واللوائح مرونة إجرائية كبيرة كما تتضمَّن ميزات حديثة مثل التمويل من طرف ثالث. وفي الواقع فإنه «لا توجد قيود على أنواع الدعاوى التي قد يدفع فيها طرف ثالث تكاليف أحد طرفَيْ الدعوى عند التقاضي أو التحكيم بالمملكة».[٥]

اتفاقية سنغافورة: تنفيذ اتفاقية الوساطة في ا لمملكة

كانت المملكة بين الدول الـ ٤٨ المؤسِّسة المَوَقّعة على «اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة»، ورابع دولة تصدّق عليها على مستوى العالم؛ في مسعىً منها نحو تعزيز فاعلية الوساطة التجارية. وقد دخلت اتفاقية سنغافورة حيز التنفيذ في المملكة في الخامس من شهر نوفمبر ٢٠٢٠، في تطوُّر بارز يجلب منافع شتى إلى بيئة المال والأعمال على المستوى الدولي.

وبتطبيقها على اتفاقات التسوية الدولية عن طريق الوساطة، تضع اتفاقية سنغافورة آلية موحدة لإنفاذ الاتفاقات العابرة للحدود عن طريق الوساطة وتطبيقها على المُوَقّعين عليها، «جالبة مزيدا من اليقين والاستقرار إلى إجراءات الوساطة بين الأطراف الدولية» كما لاحظ جون بارلو، من شركة «هولمان فينْويك ويلان - Holman Fenwick Willan» في الرياض ودبي، مضيفا:

«إذا كان بإمكان أحد الأطراف إظهار أن اتفاقية التسوية تقع ضمن النطاق المحدد... فليس لدى المحكمة المختصة أو أي سلطة مختصة أخرى في أي دولة موَقّعة على الاتفاقية سوى أسباب محدودة لرفض تنفيذها... ومن المرجح أن تعتمد [السلطة المختصة] على قواعد الوساطة الخاصة بالمركز السعودي للتحكيم التجاري، التي تقدم معايير السلوك الأخلاقي للوسطاء، وربما نظام التنفيذ، وأي أنظمة أخرى معمول بها».[٦]

الإرادة الحرة لأطراف النزاع: التعيين والتمثيل وغيرهما

بموجب نظام التحكيم السعودي، فإن بإمكان أطراف النزاع تعيين أي محَكَّم أو وسيط أو محامٍ أو خبير أو ممثل آخر؛ بغض النظر عن جنسه أو جنسيته أو دينه.

ويستفيد الأطراف من إرادتهم الحرة في الاختيار، ويمكنهم في سبيل ذلك الاستعانة بسيدات متخصصات في بدائل تسوية المنازعات والمهن القانونية، من بين متخصصين آخرين سعوديين أو أجانب.

وعلى سبيل المثال، فبالإضافة إلى أطراف النزاع التي تمثلها سيدات متخصصات في المجال القانوني في القضايا التي تتم تسويتها من خلال الوساطة تحت إدارة المركز السعودي للتحكيم التجاري؛ فقد قام المركز بتعيين أول وسيطة في شهر فبراير من عام ٢٠٢٠، وفي نفس العام تلقى طلب تسوية نزاع تجاري من خلال الوساطة، وقد مَثَّل جميع أطراف النزاع في القضية سيدات متخصصات في المجال القانوني، وهذان مؤشران واعدان للمتخصصات في الشأن القانوني ولكل العملاء.

وبمراجعة دلالات التعيينات ذات الصلة بصناعة بدائل تسوية المنازعات، نجد أنها تشير إلى سلسلة من النجاحات في سياق الجهود الرسمية لتمكين المرأة على وجه العموم، وفي مجالَيْ التحكيم والوساطة على وجه الخصوص. ففي وقت سابق عَيَّنت محاكم الاستئناف بالمملكة مُحَكَّمتان اثنتان، كما وافقت محكمة الاستئناف بالدمام على تعيين المحامية شيماء الجبران مُحَكَّمة سعودية في مجال المنازعات التجارية، وأيَّدت محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة تعيين المحامية رباب أحمد المعبي مُحَكَّمة في هيئة تحكيم لفض نزاع تجاري بين شركتين في جدة،٧ وفي الرياض عيَّنت محكمة الاستئناف التجارية المحامية سارة الخنيزان مُحَكَّمة في إحدى قضايا التحكيم التجاري.

وربما كان بالإمكان العثور على مزيد من الأمثلة من هذا القبيل، إلا إن طبيعة التحكيم والوساطة وغيرهما من بدائل تسوية المنازعات، المبنية على أساس سرية الإجراءات وخصوصيتها، تجعل من الصعوبة بمكان معرفة جميع الحالات التي عُيِّن فيها سيدات محكَّمات أو وسيطات.

إلا أنه -ولحسن الحظ- ثمة معلومات متاحة الآن أمام الجمهور العام أكثر من أي وقت مضى تتعلق بأحكام المحاكم، وزيادة في التناول والتغطية الإعلامية محليا وعالميا؛ مما يساهم في توفير نظام عدالة أكثر شفافية ويسهل الوصول إليه بدرجة أكبر، بما في ذلك احتمالية ورود المزيد والمزيد من أخبار تمكين المرأة في البيئة العدلية بالمملكة.

كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المركز السعودي للتحكيم التجاري قد وَقَّع على اتفاقية «تعهُّد التمثيل المتساوي بين الذكور والإناث في التحكيم» لضمان مشاركة الجنسين من جميع الأعمار ومن مختلف المناطق، كما أن جهود المركز قد حققت نتائج واعدة في هذا الصدد على مدار السنوات الماضية. ولحسن الحظ، وبالنظر إلى مركزية عامل التنويع في سبيل تفعيل الإمكانات التي تنطوي عليها بدائل تسوية المنازعات عند الأطراف ذات العلاقة؛ فإن النتائج كانت مبشرة للغاية في هذا الصدد، سواءٌ من حيث التسجيل أو المشاركة، بالإضافة إلى وجود مجموعة كبيرة من المواهب الصاعدة. ولأن المركز السعودي للتحكيم التجاري يسعى إلى الحفاظ على الوعي والدعم المطلوبَيْن لإحداث التنوُّع بين المحَكَّمين والوسطاء والمستشارين وبين أطراف القضايا أنفسهم؛ فإنه يطرح خدمات ومنتجات بدائل تسوية المنازعات أمام عموم المستفيدين والعملاء المحتملين دون قيد أو شرط.

تنوُّع بدائل تسوية المنازعات

شراكة المركز السعودي للتحكيم التجاري مع الحكومة والقطاع الخاص لتنويع وتعزيز بدائل تسوية المنازعات عبر مختلف القطاعات

أصبحت الوساطة في المملكة العربية السعودية بديلا إلزاميا لتسوية المنازعات في بعض القضايا طبقاً لـ «نظام المحاكم التجارية» الجديد؛ بما يضمن تسوية النزاع على نحو ودي ويُعزِّز الوصول إلى العدالة الناجزة. وتعزز المملكة يوماً بعد آخر من بَسْط نظامٍ قضائيٍ ملائم لصناعة بدائل تسوية المنازعات، وتهدف الوساطة الإلزامية من قبل المحاكم في هذا الصدد إلى شق طريق جديد نحو العدالة بتفعيل هذا البديل في مجموعة معينة من المنازعات التجارية.

نظام المحاكم التجارية

يعد هذا النظام، الصادر في عام ٢٠٢٠، من بين الإصلاحات التشريعية التي حظيت بترحيب واسع بين الأوساط المشتغلة في صناعة بدائل تسوية المنازعات. وكما قال فريق تسوية المنازعات في شركة «كلايد آند كو - Clyde & Co» للمحاماة في دبي والرياض: «نظام المحاكم التجارية خطوة جريئة في تحديث نظام المحاكم في المملكة، ويقدم مجموعة كبيرة من التدابير الجديدة لتوسيع اختصاص المحاكم التجارية وتحسينه، وتبسيط تقديم الدعاوى وإدارتها، ويوفر المرونة فيما يتعلق بتقديم الأدلة وتوسيع صلاحيات التنفيذ للمحاكم التجارية... [و] يُسمح صراحة للمحاكم التجارية بالاستفادة من خدمات القطاع الخاص فيما يتعلق ببدائل تسوية المنازعات مثل المصالحة والوساطة».[٨]

المصالحة والوساطة الإلزامية

يشجع «نظام المحاكم التجارية» أطراف النزاع على اللجوء إلى بدائل تسوية المنازعات، بل ويجعلها إلزامية في حالات حددتها اللائحة التنفيذية للنظام. وبرأينا فإن أي مبادرة داعمة لبدائل تسوية المنازعات من طرف مؤسسات القضاء ستحظى بالدعم والتأييد، في ظل أن التقاضي كان لمدة طويلة طريق أطراف النزاع الأوحد نحو العدالة في منطقة الخليج العربي، بينما يؤدي جعل الوساطة إلزاميةً في عدد من حالات التقاضي إلى رفع مستوى الوعي ببدائل تسوية المنازعات في المملكة والحد من حالات التقاضي غير الضرورية.[٩]

وقد أصدرت الحكومة السعودية نظام المحاكم التجارية الجديد ولائحته التنفيذية إدراكاً منها لدور بدائل تسوية المنازعات في تسوية المنازعات التجارية بسرعة عالية وتكلفة منخفضة، كما أنها تؤدي على وجه التحديد إلى تعزيز ثقافة تسوية المنازعات ودياً بما يخفف العِبْء المُلْقى على كاهل مؤسسات القضاء.

وقد فَرضتْ هذه التدابير على المتنازعين، في حالات حددتها اللائحة التنفيذية لـ«نظام المحاكم التجارية»، أن يحاولوا تسوية نزاعهم عن طريق المصالحة أو الوساطة قبل النظر القضائي، وأن يقدموا ما يدل على عدم إمكان التسوية بعد ٣٠ يوماً من بدء محاولة الصُلْح أو الوساطة.

وتشمل هذه الحالات (ضمن المبالغ المحددة في النظام):

- المنازعات التي تنشأ بين التجار بسبب أعمالهم التجارية الأصلية أو التبعية والدعاوى المقامة على التاجر في منازعات العقود التجارية؛
- الدعاوى والطلبات المتعلقة بالحارس القضائي والأمين والمصفي والخبير المعينين ونحوهم؛ متى كان النزاع متعلقاً بدعوى تختص بنظرها المحكمة؛

• دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن دعوى سبق نظرها من المحكمة؛
• التعويض عن الأضرار الناشئة عن المنازعات التي تم رفعها سابقاً في المحكمة؛
• دعاوى الشركاء في شركة المضاربة؛
• الدعاوى التي يكون فيها الطرفان متزوجين أو أقارب حتى الدرجة الرابعة؛
• الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تتضمن اتفاقيات مكتوبة على اللجوء إلى المصالحة والوساطة والتسويات الودية قبل اللجوء إلى التقاضي.[١٠]

المصالحة في وزارة العدل: كيفية عملها

وردت الإشارة مؤخرا إلى مبادرات وزارة العدل السعودية المعنية بتفعيل بدائل تسوية المنازعات، وذلك في تقرير شامل أصدرته الوزارة في شهر فبراير من العام الجاري. ومما يلفت نظر المتابع في التقرير ما يأتي:

إطلاق منصة تراضي

أطلقت وزارة العدل منصة تراضي «لتقديم خدمة المصالحة بين أطراف النزاع إلكترونيًا عن بُعد في جميع مراحلها، ابتداءً من تقديم الدعوى حتى الوصول إلى نتيجة، دون حاجة إلى الحضور إلى المحكمة»، وفي أقل من عام واحد، قُدِّمت إلى منصة تراضي أكثر من ٣٠٠ ألف دعوى، تمت تسوية أكثر من ٥٣ ألف دعوى عن طريق المصالحة.[١١]وقد أشركت الوزارة العديد من إداراتها وأقسامها في هذا المشروع، منها مركز المصالحة التابع لها، ومكّنت كُتّاب العدل من توثيق اتفاقيات التسوية المنبثقة عن الوساطة والمصالحة.

تمكين رؤساء المحاكم من إحالة القضايا إلى مكاتب الوساطة والمصالحة

إصدر معالي وزير العدل السعودي أمراً يمَكّن رؤساء المحاكم من إحالة القضايا إلى مكاتب المصالحة قبل إحالتها إلى الدوائر القضائية،[١٢] وإذا تعذر التوصل إلى اتفاق خلال شهر تحال القضية إلى الدائرة القضائية المختصة.

تفعيل منظومة المصالحة

فَعّلت وزارة العدل منظومة المصالحة بسلسلة من الخدمات والقرارات بهدف زيادة نسبة القضايا التي تحل وُديًّا، والهدف من ذلك هو تقليل تدفق الدعاوى على المحاكم، واتخاذ القرارات السريعة، وتوفير وسائل لتسوية المنازعات عبر المنظمات غير الهادفة للربح والقطاع الخاص، بما في ذلك المركز السعودي للتحكيم التجاري،[١٣]وبإمكان الرجال والنساء التسجيل كوسطاء أو مصلحين.[١٤]

اعتماد قواعد مركز المصالحة

ضمن مبادرة تفعيل منظومة المصالحة، وافقت وزارة العدل على قواعد إجرائية جديدة لمكاتب المصالحة بهدف جعلها خياراً قابلاً للتطبيق لحل المنازعات، وقد أكسبت الوزارة اتفاقيات التسوية الناتجة عن الوساطة ومحاضر الصلح صفة «السند التنفيذي» بعد اعتمادها من مركز المصالحة، وتعزز هذه الخطوة إجراءات الوساطة والمصالحة في المملكة، وتشجع على تسوية المنازعات من خلال توافق طرفَيْ النزاع.[١٥]

تطوير بوابة ناجز

تقدم بوابة ناجز (Najiz.sa) التابعة لوزارة العدل الآن أكثر من ١٢٠ خدمة إلكترونية تتعلق بالقضاء، والتنفيذ، والتوثيق، والمصالحة، والتدريب، والمحاماة، مع أكثر من ٧٠ ألف زيارة يومية للبوابة للوصول إلى خدماتها.[١٦]

وتشمل الأهداف العامة للبوابة ما يأتي:

• إتاحة خدمات وزارة العدل بسهولة؛
• الأداء السريع وتحقيق العدالة بشكل مُعَجّل وناجز؛
• تعزيز الشفافية؛
• تمكين الوصول السريع إلى المعلومات؛
• توفير وقت وجهد العملاء.

برنامج الوساطة بالمحاكم التجارية

وهو برنامج وساطة انطلق بتعاون بين المركز السعودي للتحكيم التجاري ووزارة العدل على نحوٍ تجريبي محدود النطاق في محاكم الرياض، ثم توسَّع لاحقاً ليشمل محاكم عدة في أنحاء أخرى من

المملكة. وبمقتضى البرنامج، يقوم قضاة المحاكم التجارية، بعد موافقة أطراف النزاع، بتحويل القضايا إلى المركز السعودي للتحكيم التجاري، لإدارتها والفصل فيها قبل حلول موعد جلسة التقاضي التالية. وبعد تجربة أولية في المحكمة التجارية بالرياض، تم توسيع نطاق البرنامج ليشمل محاكم أخرى في المملكة، وتشمل القضايا جميع أنواع المنازعات التجارية بين مختلف الأطراف، بما في ذلك الأفراد والكيانات التجارية، ويمكن أن تُعقَد الوساطة بأي لغة يرغبها الأطراف لتوسيع نطاق الاستفادة من البرنامج.

وقد بلغ متوسط مدة القضايا المحالة من المحاكم التجارية لتسويتها عن طريق الوساطة ٣٥ يوماً، مع نسبة تسوية للقضايا المحالة بلغت ٦١٪. ومما يميز البرنامج إمكانية أن يسجل كل من الرجال والنساء كـ «وسطاء»، وإصدار اتفاقات تسوية مدعومة بـ «سندات تنفيذية».

ومما يُذكَر هنا أن وسيطة سعودية الجنسية قد باشرت أعمال التوسُّط في أول قضية وساطة، والتي مَثّل طرفَيْ النزاع فيها محاميات سعوديات، وقد أسفرت القضية عن تسوية ودية من الجلسة الأولى. كما أُجريَت العديد من جلسات الوساطة في أثناء الإغلاق الشامل بسبب انتشار جائحة كورونا (COVID١٩) العام الماضي افتراضياً بالكامل وتحت إدارة المركز السعودي للتحكيم التجاري.

التحكيم والوساطة بالشكل التقليدي و افتراضياً

في ظل تطور البنية التحتية للخدمات القانونية في المملكة، فإن الظروف الأخيرة قد جعلت من بدائل تسوية المنازعات جاذبة أكثر بسبب انتشار جائحة كورونا عالمياً وما نتج عنها من تحديات اجتماعية واقتصادية وتجارية.

وفي المملكة، بدأ المركز السعودي للتحكيم التجاري خلال عام ٢٠٢٠ في تقديم بدائل تسوية المنازعات على نحو افتراضي وبنفس الأسلوب الذي تقدمها به كبرى مراكز التحكيم العالمية. وتوفر عمليات الوساطة والتحكيم الإلكتروني التي يقدمها المركز إجراءات إلكترونية وجداول زمنية مصممة حسب الطلب، وقدرة على اختيار التحكيم بناءً على المستندات فقط دون عقد جلسات استماع بموجب قواعد الإجراءات المعجلة الخاصة بالمركز، وأن تكون العملية إلكترونية بشكلٍ كامل (بما في ذلك رفع الدعوى ومشاركة المستندات إلكترونياً)، والتدابير المحددة من قبل الأطراف؛ كل ذلك في إطار من السرية العالية والمرونة الإجرائية التي تلبي احتياج أطراف النزاع.

وبعد أن بدأت بدائل تسوية المنازعات تشهد نجاحات متتالية في السنوات الأخيرة بالمملكة؛ فإن جائحة كورونا (COVID١٩) قد أضفت على الصناعة زخماً جديداً ومنحتها دفعة أخرى إلى الأمام.

وتستمر الإنجازات المتحققة في المصادقة على الجهود المبذولة في هذا الصدد، بعد أن أبدت أطراف عدة، محلية وإقليمية ودولية، ثقتَها في بدائل تسوية المنازعات في المملكة على وجه العموم وفي المركز السعودي للتحكيم التجاري على وجه الخصوص. ويشير تزايد عدد القضايا المحالة إلى التحكيم إلى حقبة جديدة لصناعة التحكيم في بيئة المال والأعمال بالمملكة، سواءٌ في ذلك منشآت الأعمال العاملة في المملكة أو تلك الراغبة في تنفيذ حكم تحكيم بما فيها أحكام التحكيم الأجنبية.

وقد شهدت إجراءات التحكيم التي تعقد في المملكة تسارعاً في وتيرتها بفضل تعزيز استقلالية إجراءات التحكيم عن المحاكم، ووفقاً للتجربة الناتجة من نظام تحكيم في نسخته الجديدة فقد أصبحت إجراءات التحكيم تجري على نحو أسرع، كما لَبّى النظام توقعات المستفيدين منه، فعلى سبيل المثال: فإن بإمكان السعوديين أو الأجانب تمثيل أطراف النزاع أمام هيئات التحكيم، وبالإمكان أيضا تعيينهم محَكَّمين في قضايا النزاع.

كما تستفيد إجراءات التحكيم، التي تجري طبقاً لقواعد التحكيم في المركز السعودي للتحكيم التجاري، من أفضل المعايير والممارسات الدولية، ويُبْدي عددٌ من خبراء الصناعة تفاؤلاً حيال قدرة التحكيم المؤسسي على ضَبْط صناعة التحكيم وتعزيز الحوكمة في إجراءاته، في مقابل عدد من الممارسات غير الملائمة السائدة في بيئة التحكيم الحر.

وربما انطوت توقعات أطراف النزاع في الوقت الحاضر على أن تشتمل خدمات بدائل تسوية المنازعات على القواعد المطلوبة لفض النزاع، وعلى أن يشتمل المكلفون بتسوية المنازعات وُديًّا كالوسطاء أو بإصدار الأحكام كالمحَكَّمين على خبرات مهنية متخصصة، بما في ذلك المعرفة المتخصصة بالأسس الموضوعية

للنزاع.

وتجري الوساطة في المركز السعودي للتحكيم التجاري بموجب قواعده المعلنة ووفقاً لإجراءاته، بدءاً من تقديم طلب الوساطة، حتى إجراءاتها ورسومها ودور الوسيط. والوساطة بالمركز هي في الأساس «مفاوضات ميسرة بشكل احترافي» مع وسيط يقدم تسهيلات محايدة ومهنية. وتساعد أعمال الوساطة وهذه الإرشادات أطراف النزاع على تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرصة.

وقد أسفرت مبادرات التطوير عن نتائج كبرى فيما يتعلق بتعزيز مزايا بدائل تسوية المنازعات، مثل حرية أطراف النزاع، والتنوع، والشفافية. وأيضا فقد تم إصلاح البنية القانونية بالكامل من خلال الأنظمة، واللوائح التنفيذية، وأدلة الممارسات المؤسسية التي تم اعتمادها وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

دعم قطاع الأعمال في مواجهة آثار جائحة كورونا

للمساعدة في الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على قطاع الأعمال؛ فقد أطلق المركز السعودي للتحكيم التجاري «**برنامج الوساطة الطارئة في ظل جائحة كورونا (COVID١٩)**»، وهو برنامج مبتكر منخفض التكلفة يقدم خدمة الوساطة عن بُعْد، ويَنتُج عنها اتفاقات تسوية قابلة للتنفيذ. ويقدَّم البرنامج بدرجة عالية الموثوقية لتسوية المنازعات، وفقاً لقواعد مؤسسية تضمن الحياد والكفاءة طيلة عملية الوساطة، وتتيح التوصُّل إلى تسوية عادلة وودية، وتمَكّن أطراف النزاع من تحويل اتفاق التسوية إلى سند تنفيذي للمساعدة في استئناف النشاط التجاري في أسرع وقت.

ويأتي إطلاق «**برنامج الوساطة الطارئة في ظل جائحة كورونا (COVID١٩)**» بوصفه جزءاً من جهود المركز للحد من تأثير الجائحة على قطاع الأعمال، ومن خلال اتفاقات تسوية مدعومة بسندات تنفيذية نهائية تساعد أطراف العلاقة التعاقدية على مَنْع تحوُّل المنازعات التجارية إلى دعاوى طويلة الأمد ومُكْلفة مالياً.

وقد أطلق المركز البرنامج بالتشاور مع لجنته الاستشارية، التي تضم ١٤خبيراً دولياً من ١١ دولة، بينهم محكَّمون مرموقون، ومستشارون قانونيون، ومحامون بارزون، وأساتذة في القانون.

ويعتمد البرنامج على قواعد الوساطة المُطبَّقة في المركز منذ أمد طويل، وقد عُدِّلت القواعد لتلبية الطلب على آلية لتسوية النزاع ملائمة لطبيعة الأزمة القائمة، بما في ذلك إعادة النظر في طريقة إجراء الوساطة، وتقديم منصة إلكترونية متقدمة للاتصال المرئي، وجدول رسوم معقولة. كما استلزم ذلك إعادة تدريب الوسطاء لضمان استعدادهم لمواجهة التحديات الحالية المتعلقة بآثار الجائحة.

وفي نفس السياق، يبذل مركز المصالحة التابع لوزارة العدل السعودية جهوداً كبيرة لتطوير ودعم منظومة المصالحة والوساطة في المملكة. ويُعَد المركز السعودي للتحكيم التجاري أول جهة مرخصة لتقديم خدمة الوساطة طبقاً لتنظيم مركز المصالحة؛ ما يمَكّن المركز السعودي من تحويل التسويات الناتجة عن عمليات الوساطة إلى سندات تنفيذية، وهو تطور مهم في مسيرة تطوُّر صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة. أما على المستوى العالمي، فالمركز السعودي للتحكيم التجاري هو أول مركز تسوية منازعات يقدم حلاً مؤسسياً شاملاً يحقِّق روح وأهداف «**اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة**».

خدمة تيسير الوساطة

موافقة طرفَيْ النزاع على اللجوء إلى الوساطة شرط لا بد منه لبدء عملية الوساطة، وعندما يكون ثمة طرفٌ واحدٌ راغبٌ في تسوية النزاع من خلال الوساطة؛ فإن مراكز تسوية المنازعات -كالمركز السعودي للتحكيم التجاري- لديها من التأهيل ما يمَكّنها من التواصل مع الطرف الآخر لتقديم عرضٍ وافٍ عن الوساطة وما تنطوي عليه من مزايا عِدّة، وانطلاقاً من هذا الأساس فإن بإمكان أحد أطراف النزاع الآن الاستفادة من «خدمة تيسير الوساطة» الجديدة التي يُجري فيها المركز السعودي للتحكيم التجاري خمس محاولات كتابية أو شفهية لإقناع الطرف الآخر بحل النزاع وُديًّا من خلال الوساطة، وذلك في غضون ٣٠ يوماً من تسجيل طلب الخدمة.

وعند استجابة الطرف الآخر وموافقته على طلب حل النزاع بالوساطة، يبدأ المركز بإجراءاتها فور سداد رسومها الإدارية، وبالنسبة لرسم خدمة تسهيل الوساطة غير القابل للاسترداد الذي دفعه مقدم الطلب (١٠٠٠ ريال سعودي الذي يعادل ٢٦٧

دولاراً أمريكياً)، فيُحتسَب جزءاً من الرسوم الإدارية للوساطة التي تُدَار على النحو الوارد في «**برنامج الوساطة الطارئة في ظل جائحة كورونا (COVID١٩)**» وطبقاً لقواعد الوساطة المُعدَّلة في المركز.١٧

الدعم القضائي لبدائل تسوية المنازعات

الأحكام القضائية

منذ عقدين ماضيين كان هنالك تدفقٌ متزايد للدعاوى والأحكام القضائية، وكما أشار رئيس قطاع التحكيم في مكتب «التميمي» للمحاماة توماس سنايدر:

«تماشياً مع التطورات التي تمت في المملكة نحو جعلها بيئة قانونية صديقة وداعمة للتحكيم، فقد تزايد إصدار المحاكم السعودي لمزيد من الأحكام القضائية الداعمة للتحكيم وفق أفضل الممارسات (هذه الأحكام القضائية صادرة بعد نظام التحكيم الجديد ٢٠١٢ وبعده)».١٨

وفي عام ٢٠١٧ أُحيلت المنازعات التجارية إلى المحاكم التجارية المشَكّلة آنذاك، «وفي نفس الوقت وُسِّع تعريف المنازعات التجارية ليشمل قضايا البناء ومنازعات الملكية التجارية». وقد أُصلِحت آلية تنفيذ كل من الأحكام القضائية وأحكام التحكيم مؤخراً عند تعديل إجراءات المحاكم التجارية بموجب اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/٩٣ والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٤٤١/١٠/٢٦هـ.١٩

التنفيذ: أحكام التحكيم وهيئات التحكيم

على الرغم من احتمال وجود بعض الشك في مدى إمكانية الطعن على تعيين محَكَّمين غير مسلمين، والطعن على أحكام التحكيم الصادرة عنهم، فإنه في المقابل يسود تفاؤل كبير لدى خبراء الصناعة ومن يتابع تطورات صناعة التحكيم في المملكة عن قُرْب بشأن عدم إمكانية تحقُّق ذلك. ويشير جان بينويت زيجرس من مكتب الرياض التابع لشركة «فريشفيلدز - Freshfields» الدولية للمحاماة إلى أنه «لم يَسمع أحد حتى الآن عن حكم تحكيم أجنبي لم يُنفَّذ في المملكة على أساس أن الحكم المذكور صادر عن هيئة تحكيم يرأسها محَكَّم غير مسلم».

والأهم من ذلك أن ثمة ممارسة طويلة الأمد في البيئة العدلية بالمملكة، مفادها: أن أي جزء من حكم التحكيم تعتبره محكمة التنفيذ مخالفاً للنظام العام أو الشريعة الإسلامية، فإن ذلك الجزء فقط يتم اعتباره غير قابل للتنفيذ، دون تأثير على باقي الحكم. وإذا رغب المتنازع في التأكد من أن حكم التحكيم لا يحتوي على ما يخالف النظام العامة أو الشريعة؛ فإنه «من المهم التفكير في تعيين عضو هيئة تحكيم أو محَكَّم على دراية بالنظام السعودي أو مراجعة حكم التحكيم قبل إصداره» كما يضيف زيجرس.

وبالفعل كان تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية يجري على نحو مُتّسق لسنوات عدة، وفي ندوة افتراضية على الإنترنت مؤخراً، أشار ستيوارت باترسون من مكتب دبي لشركة HSF للمحاماة الدولية إلى أنه:

*«يُلحظ في المملكة زيادة كبيرة في تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، حيث تم تقديم ٦٠٠ طلب في عام ٢٠١٨ من جميع أنحاء العالم، والتقارير تشير إلى العديد من أمثلة التنفيذ الناجح ضد الشركات السعودية في المملكة، بما في ذلك حكم تحكيم صادر عن مركز تحكي غرفة التجارة الدولية ICC لطرف ماليزي ضد جامعة سعودية خاصة، وحكم تحكيم ضد شركة تعدين ذهب سعودية صادرة عن هيئة تحكيم بالصين».*٢٠

التنفيذ الجزئي: الأحكام القضائية وأحكام التحكيم الأجنبية

يندرج «التنفيذ الجزئي» في العديد من المعايير الدولية المعترف بها في الأنظمة السعودية ويؤيدها النظام القضائي بالمملكة. وقد أفاد المحامي سلطان المسعود المقيم في الرياض بأن الأنظمة السعودية:

«تعترف بمبدأ التنفيذ الجزئي للأحكام القضائية الأجنبية أو أحكام التحكيم الأجنبية، مما يعني أنه إذا كان جزء من الحكم القضائي أو حكم التحكيم يتعارض مع النظام العام في السعودية (على سبيل المثال يحتوي على دفع فائدة ربوية)، فلن يتم تنفيذ هذا الجزء، في حين أن باقي أجزاء الحكم القضائي أو حكم التحكيم ستكون قابلة للتنفيذ وفقاً لنظام التنفيذ».٢١

وقد يكون من المفيد تبديد بعض الرواسب القديمة ذات الصلة بالجنس أو الدين التي ترد إلى الأذهان عندما يتعلق الأمر بشهادة

الخبراء أو الأدلة الأخرى المقدمة في جلسات الاستماع التي تعقد في محاكم المملكة، وهنا يقول جان بينوا زيجرس:

«بشكل عام، لا تعتمد المقبولية وتقييم الأدلة، بما في ذلك شهادة الشهود في المنازعات التجارية في المملكة (أمام المحاكم أو هيئات التحكيم) على الجنس أو العرق أو العقيدة، ولكن على صلة الأدلة المقدمة، ومصداقية الشاهد، حسبما تكون الحالة».

التنفيذ: بناء سجل أداء راسخ

في شهر فبراير من العام الجاري، أصدرت وزارة العدل السعودية تقريراً أورد إحصاءات جاذبة للاهتمام بشأن نجاح استراتيجيتها الشاملة ومتعددة المستويات. «تؤكد هذه الأرقام الدعم الحكومي والتشريعي والقضائي لبدائل تسوية المنازعات، ومن هذا الدعم إصدار العديد من الأنظمة، مثل نظام التحكيم ونظام التنفيذ ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية». وتؤكد الوزارة أيضاً دورها بصفتها داعمة ومُمَكّنة لبدائل تسوية المنازعات من خلال «تنفيذ الأوامر الملكية بشأن حلول بدائل تسوية المنازعات نظراً لدورها الرئيسي في تعزيز بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي».٢٢

وقد كان حجم الجهد المبذول ونتائجه مثيراً للإعجاب، حيث تعاملت محاكم التنفيذ مع ٧٥ ألف حكم تحكيم ومحضر صلح واتفاقية وساطة]، بإجمالي مبلغ ٧,٦ مليار ريال [أكثر من ٢ مليار دولار أمريكي]. وهي موزعة على ٢٥ ألف حكم تحكيم بقيمة ٤,٧ مليار ريال سعودي [أكثر من ١,٢٥ مليار دولار أمريكي] و٥٠ ألف محضر صلح بقيمة ٢٩ مليار ريال سعودي [أكثر من ٧,٧ مليار دولار أمريكي]».

وأكدت وزارة العدل على الأهمية المحلية والدولية لهذه الأرقام، مشيرة إلى أن «هذه الأرقام تعكس قوّة التنفيذ الفاعل في محاكم التنفيذ بالمملكة لأحكام التحكيم المحليّة الصادرة من المركز السعودي للتحكيم التجاري وأحكام التحكيم الأجنبية».

كما كشفت وزارة العدل عن زيادة تنفيذ أحكام التحكيم خلال السنوات الخمسة الماضية حيث ارتفعت من ٩٣٠ حكم تحكيم إلى ٨,٩٤٦ حكم تحكيم في العام الماضي. «مؤكدة حرص الوزارة على تطوير الإجراءات لضمان سهولة وجودة الإجراءات المنظمة لنظر الطلبات المتعلقة بالتحكيم في المحاكم سواءً لأحكام التحكيم الأجنبية والوطنية المحلية».

وفي شهر فبراير أيضا، أطلقت وزارات «العدل» و«المالية» و«التجارة» والمركز السعودي للتحكيم التجاري حملة كبرى للتوعية بأهمية وفاعلية بدائل تسوية المنازعات في المملكة، وفي هذا الصدد قال الشيخ سليمان العليان، وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون المحاكم المشرف على مركز المصالحة: «إن الوزارة من خلال مبادراتها وخططها التطويرية سعت إلى تعزيز صناعة المصالحة والوساطة في المملكة وإشاعة ثقافة الصلح في المجتمع من خلال نوافذها الإعلامية وبرامجها عبر وسائل التواصل، كما قامت بتطوير ورفع مستوى جودة إجراءات المصالحة من خلال تدشين مركز المصالحة، وأتمتة عملية الصلح عن طريق منصة تراضي».

وبيّن العليان أن «خيار اللجوء للمصالحة والوساطة يعد من أكثر الخيارات فاعلية لحل النزاعات وإيصال الحقوق لأصحابها بتراضي جميع الأطراف مما يحقق العدالة الناجزة ويقلل من التكاليف والآثار الناتجة عن النزاع والتي تحصل غالباً عند اللجوء إلى القضاء مع وجود الضمان القانوني لتنفيذ محضر الصلح باعتباره سنداً تنفيذياً قابلاً للتنفيذ لدى محاكم التنفيذ وغير قابل للاعتراض أو الطعن كما نصّت عليه الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من نظام التنفيذ».

البحث في قرارات المحاكم واستكشاف ممارساتها

على الرغم من عدم وجود منظومة سوابق قضائية في البيئة العدلية السعودية، إلا أن القضاة يعتبرون القرارات القضائية مُقْنِعة وبالتالي فهي مصدر مهم للمحامين وأطراف النزاع، وتدعم هذه القرارات جهود تطوير مرفق القضاء المرحَّب بها من قبل صناعة التحكيم بالمملكة.

«دليل التحكيم السعودي ٢٠٢١»: بناء قاعدة بيانات سوابق قضائية سعودية وتحليلها

من بين أكثر التطورات الحديثة تأثيرا في المملكة هو ما يؤديه مرفق القضاء من دور مركزي وحاسم، وقد اتّسَمت المرحلة التي بدأت على إثر إصدار نظام التحكيم الجديد في عام ٢٠١٢ بتعاون ودعم صناعة التحكيم من جانب المحاكم السعودية.

وبعد إصدار المركز لأول تحليل شامل للأحكام القضائية السعودية المتعلقة بالتحكيم في عام ٢٠١٨، سيوفر «دليل التحكيم السعودي الجديد ٢٠٢١»، الذي يعتزم المركز السعودي للتحكيم التجاري إطلاقه قريباً؛ أداة فعّالة لكل المهتمين بصناعة التحكيم والعاملين فيها.

وبدعم من مختلف المحاكم في جميع أنحاء المملكة، وبتيسير من جهاز القضاء ووزارة العدل، وبالتطرُّق إلى التحكيم المحلي والأجنبي (سواء أكان متعلقاً برد تعيينات المحَكَّمين، أو بنود التحكيم، أو التدابير المؤقتة، أو تنفيذ أحكام التحكيم، وما إلى ذلك)؛ فإن الدليل سيتناول دراسة وتحليل أكثر من ٦٠٠ حكم قضائي يتراوح زمن صدورها بين عامَيْ ٢٠١٨ و٢٠٢٠.

وسيكون «دليل التحكيم السعودي ٢٠٢١» متاحاً للتحميل من الموقع الإلكتروني للمركز السعودي للتحكيم التجاري في الربع الثالث من عام ٢٠٢١، وسيتألف من جميع قضايا نظام التحكيم الجديد، إلى جانب توفير تحليل مُفَصّل لـ ٣٢ حكماً قضائياً رئيسياً باللغتين العربية والإنجليزية.

ومن شأن الدليل أن:

- يقدم بحثاً مستمراً لتعزيز المعرفة بقرارات وممارسات المحاكم؛
- يدعم الحوار المفتوح مع القضاء؛
- يبني التفاهم والثقة في بدائل تسوية المنازعات المؤسسية عند مؤسسات الأعمال والمجتمعات القانونية.

وقد عمل فريق المركز على معالجة الثغرات الموجودة في السوابق القضائية التي تتعلق بالتحكيم، وعقد اجتماعات مختلفة لتحديد نطاق المشروع، وأجرى بحثاً وحدد المصادر المحتملة للأحكام القضائية، وأجرى مراجعة أولية للمواد الخاصة بجودة وجدوى المشروع. ويمكن تلخيص الأنشطة والمخرجات فيما يلي:

إطار العمل التحليلي

هدف المركز هو مراجعة جميع القضايا المتاحة ذات الصلة لعام ٢٠٢٠ والعامَيْن السابقَيْن له، وعلى وجه التحديد مراجعة أكثر من ٦٠٠ حكم قضائي لتحديد الاتجاهات والمبادئ.

ويقوم «دليل التحكيم السعودي ٢٠٢١» بتحليل وتقييم ما إذا كانت الإجراءات والأحكام القضائية توجه المناخ العام لبدائل تسوية المنازعات التجارية في المملكة. ويقوم خبراء بدائل تسوية المنازعات بتقييم مدى استيفاء المعايير في كل قضية من القضايا ذات الصلة، استنادا إلى المعايير والممارسات الدولية مع مقارنتها بالمعايير والأهداف المعلنة، وتوفر هذه القضايا المفهرسة تقييمات مقترنة بسجلات.

وحتى الآن، كان أداء المحاكم السعودية أنموذجا يحتذى به عند مقارنته بأفضل الأنظمة القضائية الأخرى، الإقليمية والدولية، وتُجرِي عملية الفهرسة والتحليل المستمرة مقارنات ذات صلة للقضايا، كما توفر معايير لتقييم فاعلية سياسات ومبادرات الإصلاح الوطنية، فضلاً عن الشراكات مع المركز السعودي للتحكيم التجاري وشبكات بدائل تسوية المنازعات المحلية والإقليمية والدولية التابعة للمركز والخبراء القانونيين وفي مجال الشركات والعملاء. ويتتبع «دليل التحكيم السعودي ٢٠٢١» الجوانب الفنية للعمل القضائي ويسلط الضوء عليها فيما يتعلق بقضايا التحكيم وتنفيذ أحكامه.

الريادة المؤسسية

المركز السعودي للتحكيم التجاري: الأيقونة الوطنية لصناعة بدائل تسوية المنازعات

منذ أيام التأسيس الأولى كانت أهمية التطوير الشامل لبدائل تسوية المنازعات أولوية راسخة لدى مجلس إدارة المركز السعودي للتحكيم التجاري، وأنه ليس لهذه الجهود أن تعطي ثمرتها المرجوة في تغيير أسلوب إدارة المنازعات إلا من خلال تطوير شامل وجوهري واستراتيجي، يشمل إضفاء الطابع المهني الاحترافي على جميع جوانب صناعة بدائل تسوية المنازعات.

بدائل تسوية المنازعات المؤسسية

وضع المركز السعودي للتحكيم التجاري منهجية عمل تتماشى مع الممارسات القائمة وأفضل الممارسات الدولية في بدائل تسوية المنازعات، ومعايير لحوكمة الأداء، ونطاقا عالمياً لعمله وفريق عمل احترافي، مع الأخذ في الحسبان عناصر الحياد، والاستقلالية، والمَأْسَسة.

وتضم قائمة الأشخاص المحايدين (المحَكّمون والوسطاء) في المركز خبراء في بدائل تسوية المنازعات تعكس التنوع المطلوب لتلبية متطلبات عملاء المركز من جميع أنحاء العالم، ويوجد لدى المركز محَكّمون من أكثر من ٢٤ جنسية مختلفة، و١٩

لغة، و٢٠ مجالاً أساسياً للممارسة والخبرة في صناعة التحكيم.

الزيادة في إجمالي حجم القضايا: التحكيم والوساطة والخدمات المستقلة

منذ تأسيس المركز قبل أربع سنوات حتى نهاية عام ٢٠٢٠، تم تسجيل ١١٦ قضية تشمل التحكيم والوساطة والخدمات المستقلة، وبزيادة نسبتها ١٧٨٪ في عام ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٩. وأطراف هذه القضايا جميعا من ١٣ دولة، من أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا، وموزعة على ١٨ قطاعاً: ٥٥٪ من القضايا في قطاع المقاولات والبناء، والباقي في القطاع المصرفي وسوق رأس المال والتعليم والطيران والترفيه، وغيرها.

وفي عام ٢٠٢٠، فصَل المركز في أكثر من ٧٥ قضية (قضايا تحكيم، ووساطة، وخدمة مستقلة) وقَدّم في عامه الخامس سجلاً باهراً بين مقدمي خدمات بدائل تسوية المنازعات، ومن المتوقع استمرار نمو عدد قضايا التحكيم الواردة إلى المركز، في ظل تزايد إدراج شرط التحكيم للمركز في العقود مع الإشارة إلى المركز بوصفه مزود خدمة التحكيم في عدد كبير من العقود التجارية محلياً وإقليمياً ودولياً.

الوساطة

إحالة قضايا الوساطة من المحاكم التجارية المختلفة إلى المركز السعودي للتحكيم التجاري

ينص نظام المحاكم التجارية على الإحالة الإلزامية لبعض القضايا إلى الوساطة والمصالحة قبل النظر فيها، الأمر الذي يتطلب تقديم ما يثبت السعي الجاد نحو التسوية الودية بواسطة طرف ثالث محايد، وهو ما يقدمه المركز السعودي للتحكيم التجاري من خلال خدمة «تيسير الوساطة».

التحكيم - «الخدمات المستقلة»

يقوم المركز السعودي للتحكيم التجاري بترشيح محَكَّمين لمحاكم الاستئناف فيما يتعلق بقضايا التحكيم الحر، وقد تلقى المركز طلبات في هذا الصدد وقدَّم العديد من الترشيحات. واعتماداً على برامج التطوير المهني التي يقدمها، يقوم المركز بتقديم مواد وبرامج تدريبية عن بدائل تسوية المنازعات إلى مئات من القضاة في جميع أنحاء المملكة.

سجل حافل: تقديم خدمات مبتكرة

بدأ المركز السعودي للتحكيم التجاري في تقديم خدمات ترشيح المحكمين إلى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية بشأن قضايا تحكيم حر خاصة بسوق رأس المال.

معالم بدائل تسوية المنازعات في المملكة: ٢٠٢٠

صدر أول حكم تحكيم مؤسسي بالتدابير المستعجلة في المملكة في عام ٢٠٢٠ وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بالمركز السعودي للتحكيم التجاري، وقد أصدره محَكَّم التدابير المستعجلة المعيَّن من المركز في غضون ١٤ يوماً فقط بشأن القضية محل النزاع.

وبما أن المركز يعين محَكَّمين ووسطاء من كلا الجنسين، فقد عيّنت محكمة الاستئناف بالرياض في أغسطس ٢٠٢٠ المحامية سارة الخنيزان بوصفها أول مُحكّمة في المنازعات التجارية بناءً على ترشيح من المركز السعودي للتحكيم التجاري.

أفضل الممارسات الدولية: القواعد والممارسات الإدارية

اللجنة الاستشارية للمركز السعودي للتحكيم التجاري

اللجنة الاستشارية للمركز السعودي للتحكيم التجاري: هدف اللجنة ضمان التطوير المستمر لخدمات بدائل تسوية المنازعات في المركز، بما في ذلك المنتجات والممارسات وإدارة القضايا في المركز وتنفيذها وفقاً لأفضل المعايير الدولية، وهي تضم نخبة رفيعة المستوى من ١٤ عضواً من أبرز المحَكّمين المعروفين ومن جميع أنحاء العالم.

ويأتي تأسيس اللجنة تعزيزاً للثقة التي يحظى بها المركز على المستويين الوطني والدولي، فيها المحَكَّمون الدوليون المستقلون، والمستشارون القانونيون الذين عملوا في مراكز تحكيم دولية بارزة، والمحامون من شركات وطنية وأجنبية، إضافة إلى أساتذة قانون في عدة جامعات دولية.

ويعكس أعضاء اللجنة، الذين ينتمون إلى مختلف مجالات التحكيم التجاري الدولي، السمعة الدولية للمركز والخدمات التي يقدمها للعملاء في المملكة وخارجها. وستعمل اللجنة الاستشارية على تقديم المشورة الفنية وإثراء المركز بأفضل الخبرات والممارسات الدولية في صناعة التحكيم؛ اعتماداً على الخبرات المتخصصة التي يحملها أعضاء اللجنة، بما يمَكّن

المركز من مواصلة تطوير أعماله وترقية خدماته إلى مستوىً يجعل منه الشريك الدولي الأفضل في المنطقة والخيار الإقليمي المُفضَّل لتقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات.

لجنة الفصل في الطلبات الفنية الإدارية: تأتي في سياق تنويع جوانب إدارة القضايا بالمركز وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وقد أسس المركز اللجنة لإصدار القرارات في المنازعات المتعلقة برد المحكمين، ومكان التحكيم، وعدد المحكمين.

وأُسست اللجنة لمنح أطراف النزاع في قضايا التحكيم التي يديرها المركز أو التي لا يديرها -في حال اتفاق الأطراف على ذلك- إمكانية الوصول إلى سلطة محايدة ذات خبرة ومؤهلة تأهيلاً عالياً لتتخذ القرارات ولتَبُتَّ بشكل فعال في بعض الخلافات التي تنشأ خلال إجراءات التحكيم.

وتتألف اللجنة من خمسة أعضاء، منهم كبار التنفيذيين بالمركز فضلاً عن خبراء خارجيين محايدين لديهم خبرة كبيرة في مجال بدائل تسوية المنازعات وإدارة القضايا لاتخاذ القرار. ويجوز عقد اجتماعات اللجنة بالحضور الشخصي أو عبر الفيديو أو الهاتف أو أي وسيلة اتصال مناسبة أخرى.

والأعضاء الحاليون في اللجنة هم الدكتور محمد عبد الرؤوف، المدير العام السابق لمركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، والسيدة جنيفر كيربي، النائب السابق للأمين العام لمركز التحكيم التابع لغرفة التجارة الدولية (ICC)، والأستاذ كريستيان بي. ألبرتي، رئيس بدائل تسوية المنازعات في المركز ونائب الرئيس المساعد السابق في المركز الدولي لتسوية المنازعات في جميعة التحكيم الأمريكية (AAA-ICDR)، واثنان من المسؤولين التنفيذيين في المركز.

وتماشياً مع المؤسسات الدولية حسَنة السمعة في بدائل تسوية المنازعات، تشمل الخدمات المقدمة باللغتين العربية والإنجليزية دعم الموظفين المحترفين المهَرة. وقد عقدت اللجنة بالفعل اجتماعات مختلفة، وفصَلت في ثلاث طلبات لرد المحَكّمين بنتائج مختلفة (طلبَيْ استبعاد وطلب إعادة تأكيد). وهي تقدم خدماتها مجاناً للقضايا التي يديرها المركز، وبرسوم معقولة لقضايا التحكيم الحر التي لا يديرها المركز.٢٣

جيل واعد من العرب المتخصصين في بدائل تسوية المنازعات

برنامج منافسة التحكيم التجاري باللغة العربية: يسعى المركز إلى بناء جيل واعد من المهنيين المتخصصين في مجال التحكيم، من خلال أول مسابقة تحكيم طلابية باللغة العربية في العالم. وقد حقق هذا الاستثمار نجاحاً هائلاً تمثل في مشاركة أكثر من ٥٠٠ شاب وشابة من السعوديين، وبدءاً من نسخة هذا العام شارك وسيشارك في المنافسة شُبَّان وشابات عرب غير سعوديين. ومن خلال اكتساب العديد من المهارات في مجال التحكيم، وبناء شبكات علاقات مهنية مع الخبراء وممارسي مهنة التحكيم من جميع أنحاء المملكة والمنطقة العربية؛ فإن المنافسة تجري على مسارها المرسوم نحو تدريب أكثر من ٢,٥٠٠ محامٍ ومحامية عربي شاب بحلول عام ٢٠٢٥.

تدريب واعتماد المحَكّمين المتخصصين في المنطقة العربية: من خلال تعاون استراتيجي بين المركز السعودي للتحكيم التجاري والمجمع الملكي البريطاني للمحكمين في بريطانيا CIArb، فقد تلقَّى ما يقرب من ٥٠٠ سعودي وسعودية تدريباً شاملاً على التحكيم التجاري الدولي باللغتين العربية والإنجليزية خلال العامَيْن الماضيَيْن.

وهذا الإنجاز يعني أنه أصبح بإمكان منشآت الأعمال ومستشاريها القانونيين الوصول إلى مجموعة كبيرة من المحَكّمين السعوديين الذين أكملوا برنامج تأهيلياً بمعايير دولية صارمة للتدرُّب على التحكيم، وليكونوا زملاء المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (FCIArb)، وأعضاء في قائمة المحَكَّمين بالمركز السعودي للتحكيم التجاري.

إن الأثر الكبير لهذه البرامج التدريبية نتيجة من نتائج استراتيجية التطوير المهني الشامل، ومفتاحه التحالف القائم بين رواد صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة، والمركز السعودي للتحكيم التجاري، وهيئة اعتماد بدائل تسوية المنازعات التجارية البارزة، والمجمع الملكي البريطاني للمحكمين CIArb.

وتشير كاثرين ديكسون، المديرة العامة للمجمع الملكي البريطاني للمحكّمين CIArb، إلى الطبيعة الاستراتيجية لهذه لعلاقة:

«لدى المجمع الملكي البريطاني للمحكمين شريك ممتاز في نظام

قضائي ملتزم ببدائل تسوية المنازعات الدولية، ونحن فخورون بالعمل مع العديد من متخصصي بدائل تسوية المنازعات. ويشمل التزامنا ببدائل تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية الاستمرار في المساهمة في المِنَح الدراسية لمنافسة التحكيم التجاري باللغة العربية ٢٠٢١ - الأمر الذي يساعد في ضمان استدامة مستوى متخصصي بدائل تسوية المنازعات ذوي المهارات العالية لسنوات قادمة».

تدريب واعتماد الوسطاء المهنيين

وبالإضافة إلى برامج التأهيل المهني في التحكيم، هناك برامج تدريب على الوساطة قدمها المركز السعودي للتحكيم التجاري لأكثر من ٢٠٠ مهني ومتخصص على مدار السنوات الأربعة الماضية، بما في ذلك العديد من الممارِسات والطالبات اللائي تمَكنّ أخيرا من تقديم خدمة الوساطة إلى عملاء المركز.

التحاوروالتكامل مع النظام القضائي السعودي

شارك القضاء السعودي بشكل ملحوظ في تطوير صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة، وكان للقضاة السعوديين أثر فاعل في هذا التطوير، آخذين في الحسبان الأنظمة واللوائح والمعايير ذات الصلة، بما فيها المعاهدات الدولية.

وقد عملت وزارة العدل ومركز التدريب العدلي جنباً إلى جنب شركاء آخرين مثل المركز السعودي للتحكيم التجاري؛ على تمكين مؤسسات القضاء من العمل على دعم صناعة التحكيم. وتعتبر الخبرة الفنية المتخصصة، بما في ذلك المبادئ العامة والخاصة، ذات أهمية لضمان تدخُّل المحكمة أو المساعدة حسب الضرورة في إجراءات التحكيم التجاري الدولي.

وبالنظر إلى ما تقوم به هيئة تحكيم ذات خبرة عالية من دور مركزي في تسوية النزاع، يواصل مركز التدريب العدلي العمل مع المركز السعودي للتحكيم التجاري لضمان تطبيق منهج التحكيم المطلوب، حيث تشارك أعداد متزايدة من القضاة السعوديين في الحوارات والتطوير المهني في مجال بدائل تسوية المنازعات، بما في ذلك دورة في «التحكيم التجاري والنظام القضائي». وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شارك عدد من القضاة السعوديين في مجموعة من البرامج المتخصصة في بدائل تسوية المنازعات المحلية والدولية، في ورش عمل وطاولات مستديرة متعلقة بالتحكيم، ومؤتمرات وندوات.

الخاتمة

تحالف متعدد الأوجه للقطاعين العام والخاص: الالتزام بمواصلة السير نحو تعزيز منظومة بدائل تسوية منازعات سعودية وإقليمية

إن العاملين في مجال تسوية المنازعات، أو أولئك المتابعين لأحوالها في المملكة؛ يدركون أي مآلٍ حسنٍ آلت إليه هذه الصناعة، وإن كان لدى بعضهم وآخرين من أنحاء العالم بعض الشكوك والمفاهيم الخاطئة التي لا تعكس الحقائق القائمة على أرض الواقع، أو يحملون انطباعات قديمة عن الممارسات التقييدية المتعلقة بإجراءات التسوية أو إنفاذ نتائجها.

ففي السنوات الأخيرة، تم تحديد القضايا الرئيسية ذات الصلة ومعالجتها من قبل الأطراف ذات العلاقة في المملكة، لا سيما رجال القانون، والقضاء، والممارسين، والمركز السعودي للتحكيم التجاري (مركز تحكيم الوطن).

لقد أسفرت مبادرات التطوير عن نتائج كبرى فيما يتعلق بتعزيز مزايا بدائل تسوية المنازعات، مثل تعزيز وتمكين الإرادة الحرة لأطراف النزاع، والتنوع، والشفافية. علاوة على ذلك، تم إصلاح البنية القانونية بجميع الأنظمة، واللوائح التنفيذية، وأدلة الممارسات المؤسسية المعتمدة طبقا لأفضل المعايير الدولية.

والأهم من ذلك، أن زيادة الوعي بين المستفيدين، وخبرات ومؤهلات الأشخاص المحايدين، وفهم الهيئة السعودية للمحامين العميق لبدائل تسوية المنازعات (العديد منهم منتسبون لشركات معترف بها دولياً)؛ أدى إلى إكساب بدائل تسوية المنازعات في المملكة قدرة متطورة.

لقد لاقت التطورات الكبرى في البيئة العدلية بالمملكة والنتائج المترتبة عليها خلال السنوات العشر الماضية ترحيبا حاراً، وكانت مفيدة أيما إفادة في دفع عجلة نمو صناعة بدائل تسوية المنازعات.

لقد أوضح هذا الفصل تطوُّر الأنظمة السعودية ذات الصلة بصناعة تسوية المنازعات، ولوائحها التنفيذية، والمبادرات الاستراتيجية، والإجراءات ذات الصلة، والنتائج المترتبة على

هذا التوجه الاستراتيجي المستدام. وسيستمر نهج المحافظة على المكتسبات المحرزة خلال العقد الماضي واستثمارها.

وتشير الخدمات القانونية وخدمات بدائل تسوية المنازعات النامية في المملكة إلى مرحلة انتقالية مستدامة لن تقف حتى تغدو واقعا قائما ومزدهرا، ويُتوقَّع أن تستمر صناعة بدائل تسوية المنازعات في الاستفادة من جميع شرائح المجتمع، عبر المناطق والأجيال والأجناس والمهن.

وسواءٌ أكنت تفكر في وساطة أم تحكيم (أو كليهما بطريقة الشرط المتدرج)، لتسوية نزاع مستمر أو محتمل في المستقبل، يضم أطرافاً في المملكة أو خارجها؛ فإن قادة الأعمال ومستشاريهم سيستفيدون من حقيقة أن القضاء السعودي باتَ منظومة داعمة ومُمَكّنة لصناعة بدائل تسوية المنازعات.

وفيما يتعلق بآفاق تطوُّر صناعة التحكيم السعودي وازدهارها، يُبْدي فريق بدائل تسوية المنازعات التابع لشركة التميمي للمحاماة في دبي تفاؤله في هذا الصدد، متوقعا أنه:

«بصدور نظام التحكيم، الذي يسمح صراحةً باستخدام مراكز التحكيم الأجنبية والقواعد المؤسسية، وإنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري في الرياض، من المتوقع أن يتم عكس هذا الاتجاه التاريخي [لتحويل مزيد من قضايا التحكيم الحر] لتصبح من التحكيم الدولي المؤسسي أكثر شيوعاً من التحكيم الدولي الحر.[٢٤]

تؤدي بدائل تسوية المنازعات دوراً فعالا في شق طُرُق بديلة نحو العدالة الناجزة أمام الأفراد والأسر والمجتمعات وقطاعات الأعمال. وبمضاعفة سرعة إجراءات فض النزاع مع خفض التكلفة، وابتكار آليات محلية متخصصة، ورفع مستوى المعايير والأخلاقيات والجودة، والأخذ في الحسبان عنصر التنوُّع وإمكانية الوصول؛ فإن هذه الصناعة تعمل على تحويل الخبرة والفرص للجميع.

ومن الواضح أن التحوُّل الشامل في صناعة بدائل تسوية المنازعات بالمملكة العربية السعودية ينطوي على زخم كبير، ونتوقع أن يستمر المتقاضون والمتنازعون في حَصْد الثمار النوعية والكمية التي يتوقعونها من بيئة عدلية رائدة عالميا وداعمة لبدائل تسوية المنازعات.

الهوامش

١ استبيان مجلة التحكيم الدولي (GAR) حول التحكيم التجاري: المملكة العربية السعودية، ٢ إبريل ٢٠٢٠. ساهم في

الإجابة توماس سنايدر وسارة قليلات-أرانجو ومتعب الغشيان وسيرجيس ديليفك:

https://globalarbitrationreview. com/insight/know-how/commercial-arbitration/report/saudi-arabia

٢ بيان صحفي: وزير العدل: تصريح سمو ولي العهد يعكس النهج القويم الذي تسير عليه المملكة في ترسيخ العدالة وضمان الحقوق. متاح على:

https://www.spa.gov.sa/viewfullstory. ٢١٨٧٧٨٠ =php?lang=ar&newsid

٣ «الإعلان عن إصلاح تشريعي هام في المملكة»، هربرت سميث فريهيلز، ١٧ فبراير ٢٠٢١، إحاطات قانونية عن الشرق الأوسط، نيك أوري وناصر الملحم وإيما تورمي. https://www. herbertsmithfreehills.com/latest-thinking/significant-legislative- reform-announced-in-saudi-arabia

٤ وزير المالية السعودي محمد الجدعان، المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA١٩)، نوفمبر ٢٠١٩

٥ القانون والممارسة في المملكة العربية السعودية، التقاضي ٢٠٢١، ٤ ديسمبر ٢٠٢٠، حاتم عباس غزاوي وشركاه، أندرياس هابيربك. متاح على:

https://practiceguides.chambers.com/practice-guides/٩٤٩٨-٩٤٩٠-٩٤٨١-٩٤٧٣-٩٤٦٨/٦٠٤٥/٥١٥/comparison-٩٥٠٥-٩٥١٣-٩٥٢٢-٩٥٢٤-٩٥٣٠-٩٥٣٧-٩٥٤١-٩٥٤٥-٩٥٥٠

٦ «تنفيذ اتفاقية سنغافورة للوساطة في المملكة العربية السعودية»، جون بارلو من HFW: التأمين وإعادة التأمين | نوفمبر ٢٠٢٠. متاح على:

HFW--٠٠٢٥٤٩/https://www.hfw. com/downloads Implementation-of-the-Singapore- Convention-on-Mediation-in-Saudi-Arabia-Nov-٢٠٢٠.pdf

٧ الخبر الصحفي عن هذا التعيين متاح على:

https://www.okaz.com.sa/local/na/١٧٥٣٥٨١.

وقد رحب مجتمع «تعهد التمثيل المتساوي للمحكمين والمحكمات» بهذا التطور وأعلنه على لينكدإن:

https://www.linkedin.com/posts/arbitrationpledge_arbitrationpledge-erapledge-internationalarbitration-activity-٦٧٧١٠١٣١٧٥٦٦٠٨٢٦٦٢٤-LUYc

٨ المملكة العربية السعودية: نظام المحاكم التجارية السعودي الجديد: خطوة جريئة لإدارة المنازعات التجارية، مقال بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٢٠ | كلايد آند كو | بقلم ريتشارد بيل ومحمد الدويش، متاح على:

https://www.mondaq.com/saudiarabia/trials-the-new-saudi-/٩٣٦٩٢٨/appealscompensation commercial-courts- law-abold-step-for-the-administration-of-commercial-disputes

٩ تقرير وزارة العدل، القرارات والمشاريع والمبادرات، الرؤية والأثر، ٢٠١٥ – ٢٠٢٠:

https://portaleservices.moj.gov.sa/law/Downloades/Moj٥Years.pdf

١٠ اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية:

https://www.moj.gov.sa/Documents/Regulations/pdf.١٠٠/pdf

١١ تقرير وزارة العدل، القرارات والمشاريع والمبادرات، الرؤية والأثر، ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، ص٨٤: https://portaleservices. moj.gov.sa/law/Downloades/Moj٥Years.pdf

١٢ تقرير وزارة العدل، القرارات والمشاريع والمبادرات، الرؤية والأثر، ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، ص٨٦: https://portaleservices. moj.gov.sa/law/Downloades/Moj٥Years.pdf

١٣ تقرير وزارة العدل، القرارات والمشاريع والمبادرات، الرؤية والأثر، ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، ص٧:

https://portaleservices.moj.gov.sa/law/Downloades/Moj٥Years.pdf

١٤ تقرير وزارة العدل، القرارات والمشاريع والمبادرات، الرؤية والأثر، ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، ص٨٥: https://portaleservices. moj.gov.sa/law/Downloades/Moj٥Years.pdf

١٥ تقرير وزارة العدل، القرارات والمشاريع والمبادرات، الرؤية والأثر، ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، ص٨٩: https://portaleservices. moj.gov.sa/law/Downloades/Moj٥Years.pdf

١٦ تقرير وزارة العدل، القرارات والمشاريع والمبادرات، الرؤية

والأثر، ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، ص.Y: https://portaleservices.moj.gov.sa/law/Downloades/Moj٥Years.pdf

١٧ تم عرض برنامج الوساطة الطارئة في ظل جائحة كرونا بالمركز السعودي للتحكيم التجاري بشكل بارز في مجلة التحكيم الدولية (جار - GAR) على:

https://globalarbitrationreview.com/mediation/saudi-centre-make- mediated-settlements-enforceable

وتم ترشيحه من قبل جار للجائزة التي تمنحها المجلة في مجال الاستجابة للجائحة، إشادة باستجابة مجتمع التحكيم الدولي لجائحة كورونا:

https://globalarbitrationreview.com/shortlist-announced-pandemic-response-award

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذه الخدمات باللغتين العربية والإنجليزية على:

https://sadr.org/emp/?lang=ar

١٨ «المملكة العربية السعودية تواصل زخمها في التحكيم»، توماس آر سنايدر، تحديثات القانون، رؤى التميمي، سبتمبر ٢٠١٨:

https://www.tamimi.com/law-update-articles/ksa-continues-momentum-in-arbitration

١٩ «القانون والممارسة في المملكة العربية السعودية، التقاضي ٢٠٢١، ٤ ديسمبر ٢٠٢٠، حاتم عباس غزاوي وشركاه، أندرياس هابيربك، متاح على:

https://practiceguides.chambers.com/practice-guides/-٩٤٩٨ -٩٤٩٠-٩٤٨١-٩٤٧٣-٩٤٦٨/٦٠٤٥/٥١٥/comparison-٩٥٠٥-٩٥١٣-٩٥٢٢-٩٥٢٤-٩٥٣٠-٩٥٣٧-٩٥٤١-٩٥٤٥-٩٥٥٠.

٢٠ «تنفيذ أحكام التحكيم في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، سلسلة البودكاست - الحلقة ٢: ندوة افتراضية للشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر)، ستيوارت باترسون، متاحة على .https://hsfnotes/com/arbitration/٢٣/٠٧/٢٠١٩/enforcement-of-arbitration-awards-across-emea-podcast-series-middle-east-٢-episode/.

٢١ «النظام القانوني السعودي»، شيرمان آند ستيرلينغ بالشراكة مع د. سلطان المسعود ومشاركوه، ٣ نوفمبر ٢٠٢٠ متاح على:

https:// www.al-maarifa.shearman.com/Introduction/٣٠٢٨١/siteFiles/٢٠٪٢٠Legal٪٢٠the٪to ٢٠٪٢٠of٪٢٠Kingdom٪٢٠the٪٢٠of٪System ٢٠٪٢٠Saudi ٢٠٪Arabia٪٢٠IA٪٢٠٢٠٣١١٢٠.pdf.

٢٢ خبر صحفي: «محاكم التنفيذ تباشر أحكام تحكيم ومحاضر صلح بإجمالي مبالغ ٧,٦ مليار ريال»، منشور على موقع وزارة العدل السعودية:

https://www.moj.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/NewsDetails.aspx?itemId=١١٥٢

٢٣ يُرجى الاطلاع على مزيد من المعلومات حول لجنة الفصل في الطلبات الفنية الإدارية بالمركز السعودي للتحكيم التجاري وخدماتها على:

https://sadr.org/ADRservices-A-la-Carte-Service-CAD?lang=ar،

حيث يمكنك أيضاً تنزيل الكتيب ونموذج طلب الخدمة.

٢٤ التميمي ٢٠٢٠

حامد بن حسن ميرة

المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA)

- الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري
- شخصية قيادية ذات حضور وتأثير دولي، من خلالِ سجلِّ إنجازاتٍ خلال مسيرته المهنية التي شملت العمل في المصارف الإسلامية والمصارف الاستثمارية والتأمين بالإضافة إلى قيادة إحدى أهم المنظمات الدولية المتخصصة في المالية الإسلامية التي يمتد نشاطها لأكثر من ٤٥ دولة. كما تشرف بعضوية ورئاسة الوفد الرسمي للمملكة في محافل دولية كاجتماعات لجنة القانون التجاري في الأمم المتحدة (UNCITRAL).
- **حصل على درجات أكاديمية عليا، وزمالات مهنية، وحضر برامج متقدمة في الشريعة والقانون والقيادة والإدارة والالتزام والحوكمة والتأمين والأسواق المالية وغيرها، ومنها:**
  - خريج كلية هارفارد للأعمال HBS Alumni.
  - ماجستير ودكتوراه من المعهد العالي للقضاء.
  - عضو المجمع الملكي البريطاني للمحكَّمين MCIArb
- **قدَّم مجموعة من الدورات التدريبية والمحاضرات، واستضيف متحدثا في فعاليات ومؤتمرات في قرابة ٣٠ دولة.**
- **شغل رئاسة وعضوية عددٍ من المجالس الاستشارية واللجان والجمعيات العلمية والمراكز البحثية، مثل:**
  - ترأَّس لجنة تطوير المصرفية الإسلامية التابعة لبرنامج تطوير القطاع المالي FSDP (أحد برامج رؤية ٢٠٣٠)
  - شارَكَ كخبير غير متفرغ في فريق إعداد نظام المعاملات المدنية في مشروع (التشريعات القضائية) الذي أطلقه سمو ولي العهد لإعداد القوانين السعودية.
  - عضو الفريق الاستشاري للمالية الإسلامية لصندوق النقد الدولي IMF (سابقاً)
  - عضو الفريق الاستشاري للمالية الإسلامية لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المصدرة لمعايير IFRS (سابقاً)
  - عضو المجلس الاستشاري للمالية الإسلامية بمركز أستانا المالي الدولي، كازخستان (سابقاً)
- **أعد جملة من البحوث وأوراق العمل، كما إن له كتابان مطبوعان ومنشوران.**
- الأمين العام وعضو مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «**أيوفي AAOIFI**» **(سابقاً)**

جيمس ماكفيرسون

المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA)

جيمس ماكفيرسون متخصص دولي رائد في بدائل تسوية المنازعات ولديه خبرة تزيد على عشرين سنة في العمل في القطاعين العام والخاص، بصفته محايداً (وسيطاً وميسراً ومحكماً) ومدرباً لبدائل تسوية المنازعات ومستشاراً ومصمماً للأنظمة.

في عام ٢٠١٤، تم الاستعانة بجيمس كمستشار خاص وقائد مشروع لإنشاء أول مركز دولي لبدائل تسوية المنازعات في المملكة وهو «المركز السعودي للتحكيم التجاري»، وهو عضو ونشط في القوائم المحلية والدولية لمقدمي بدائل تسوية المنازعات في جميع أنحاء العالم، كما أنه عضو في المجلس الافتتاحي لمركز عمان للتحكيم.

كان مؤسساً مشاركاً وأول رئيس تنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات وشغل منصب عضو مجلس إدارة المعهد الدولي للوساطة (لاهاي).

وهو متخصص في إدارة وحل المنازعات للشركات والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك تصميم وتوجيه برامج التحكيم والوساطة الدولية ومتعددة اللغات.

ويقدم الاستشارات للشركات والجهات الحكومية في إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية بشأن تصميم أنظمة بدائل تسوية المنازعات والتدريب عليها وكذلك السياسة التشريعية.

وقد استمتع بتصميم وتقديم تدريب على بدائل تسوية المنازعات في البحرين وكندا وألمانيا وهونغ كونغ والأردن والكويت وجزر المالديف والمغرب وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسريلانكا وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

جيمس وسيط ناجح يجيد تحدث اللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويحمل جنسية مزدوجة (الكندية والأمريكية)، ويعمل على تسوية مسائل وقضايا، منها الأعمال التجارية والتأمين والبناء والتوظيف والشؤون المالية والملكية الفكرية / التقنية، والنزاعات الأصلية والصراع التنظيمي.

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

الطابق الثامن مبنى مجلس الغرف السعودية
٧٩٨٢ طريق الملك فهد الفرعي - المؤتمرات
الرياض ١٢٧١١-٤١٨٣
المملكة العربية السعودية
الهاتف: +966 920003625
حامد حسن ميرة hmerah@sadr.org
جيمس ماكفيرسون jmacpherson@sadr.org
www.sadr.org

المركز السعودي للتحكيم التجاري هو منشأة غير هادفة للربح تأسست بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٧) وتاريخ ١٤٣٥/٦/١٤هـ، ومقره الرئيس مدينة الرياض، ويعين مجلس إدارته بأمرٍ من رئيس مجلس الوزراء. ويتولى الإشراف على إجراءات التحكيم في المنازعات التجارية والمدنية ذات الصلة التي يتفق أطرافها على تسويتها تحكيمياً لدى المركز، وفق ما تقضي به الأنظمة المرعية والمبادئ القضائية التجارية والمدنية المستقرة. ولا يدخل في اختصاص المركز المنازعات المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية والقضايا الإدارية والجزائية التي لا يمكن التحكيم فيها. وقد وكلت مهمة الإشراف على المركز وتولي شؤونه إلى مجلس إدارة مستقل يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء مع اشتراط ألا يكون أي منهم شاغلاً لوظيفة حكومية.

ويقدم المركز خدمات تسوية المنازعات، ومنها التحكيم والوساطة، وفقاً للمعايير المهنية والدولية باللغتين العربية والإنجليزية.

ويقدم المركز للمستخدمين خدمات مهنية وذلك من خلال موظفين مدربين وفق معايير أفضل الممارسات الدولية، وأحدث أساليب وتسهيلات تقنية بدائل تسوية المنازعات - وكل ذلك يساهم في التسوية السريعة والفعالة للمنازعات التجارية المحلية والدولية.

an LBR business

THE MIDDLE EASTERN AND AFRICAN ARBITRATION REVIEW 2021 ISBN 978-1-83862-579-5